

قرار وزارى  
رقم ٤١ / ٢٠٠٣

بتنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج  
العربية فى شأن إعفاء بعض السلع والبنود الفرعية  
من الضرائب (الرسوم) الجمركية

إستناداً إلى الإتفاقية الإقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
الموقعة فى مدينة الرياض بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨١ م ،

وإلى نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس الصادر بقرار المجلس الأعلى لقادة دول  
مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى دورته الثانية والعشرين المنعقدة فى مسقط  
يومية ٣٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م ،

وإلى القرار الوزارى رقم ١٠٨ / ٢٠٠٢ بتطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول  
الخليج فى شأن قيام الاتحاد الجمركى وتعديل التعرفة الجمركية ،

وإلى قرار المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتخذ فى دورته  
الثالثة والعشرين المنعقدة فى دولة قطر يومية ٢١ و ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ م بشأن إعفاء  
السلع والبنود الفرعية من التعرفة الجمركية ؛

وإلى قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر فى جلسته رقم ٢٠ / ٢٠٠٢ المنعقدة  
بتاريخ ٢٥ شوال ١٤٢٣ هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢ م باعتماد تطبيق إعفاء السلع  
والبنود الفرعية المحددة فى قرار المجلس الأعلى المشار إليه وتكليف معالى وزير الاقتصاد  
الوطنى نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة بإصدار القرار التنفيذى لذلك ،

وإلى قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر فى جلسته رقم ٥ / ٢٠٠٣ المنعقدة  
بتاريخ ٢٩ محرم ١٤٢٤ هـ الموافق أول أبريل ٢٠٠٣ م والمصدق عليه فى جلسته

رقم ٦ / ٢٠٠٣ المنعقدة بتاريخ ٦ صفر ١٤٢٤ هـ الموافق ٨ أبريل ٢٠٠٣ م ،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

## تقرر

**مادة (١) :** تضاف إلى الإعفاءات المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٠٨ / ٢٠٠٢ المشار إليه السلع والبنود الفرعية التي قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين إعفائها من التعرفة الجمركية .

**مادة (٢) :** على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

**مادة (٣) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ٢٠٠٣ م

أحمد بن عبد النبي مكى  
وزير الإقتصاد الوطنى  
نائب رئيس مجلس الشؤون  
المالية وموارد الطاقة

صدر فى : ١٥ / ٤ / ١٤٢٤ هـ  
الموافق : ١٦ / ٦ / ٢٠٠٣ م

---

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧٤٧)  
الصادرة فى ١٥ / ٧ / ٢٠٠٣ م